مساعدات إماراتية مستمرة في شبوة

«28

حفل يتحول إلى حمام دم في لاس فيغاس

«29

مؤامرات قطر.. ترتد عليها

الدوحة أمام خيار وحيد .. تلبية المطالب

خبراء لـ«البيان»: جرائم الحمدين تستوجب محاكمة دولية

خادم الحرمين يبحث مع ملك البحرين جهود الاستقرار ومكافحة الإرهاب

وحدة الصف في مواجهة «محور الفوضى»

■ عواصم - وكالات

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود والعاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة، أمس، على الرؤى المشتركة تجاه ملفات المنطقة ومواجهة الإرهاب وممولية.

وأكد العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى في تصريح خلال زيارة له إلى جدة، أمس، على «وقوف مملكة البحرين التام والثابت إلى جانب المملكة العربية السعودية في تصديها للإرهاب بجميع أشكاله وضد كل من يدعمه أو يموله، وفي جهودها المباركة والرائدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين، لتعزيز اللحمة ووحدة الصف لمواجهة كافة التحديات التي قد تهدد أمن منطقتنا أو تنال من مقدرات أمتينا العربية والإسلامية بما يحفظ أمن واستقرار دولنا وتمكينها من تجاوز هذه المرحلة الدقيقة من تاريخها وتحقيق المزيد من التقدم والرخاء»، معرباً عن عميق اعتزازه بالعلاقات الأخوية التاريخية الوثيقة التي أرستها ورسختها وشائج القربى القوية وروابط الإخاء والمحبة بين قيادتي وشعبي البلدين والممتدة إلى جذور التاريخ العريق للبلدين وتعززها الثوابت والرؤى المشتركة التي تزيد هذه العلاقات صلابة على مر الأيام وتمضي بها على الدوام لأفق أرحب على المستويات كافة.

وأشاد ملك البحرين بمواقف المملكة الثابتة والمشرفة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الداعمة والمساندة لمملكة البحرين في كل الظروف والمواقف لحفظ أمنها واستقرارها في وجه التهديدات والتدخلات الخارجية.

استقرار

وفيما تواصل الدول الداعية لمكافحة الإرهاب التنسيق المشترك لتنفيذ أجندة الاستقرار، شهد محور الخراب والفوضى في المنطقة المتمثل بقطر وإيران وحلفائهما الإرهابيين محادثات في الدوحة بين وزير الخارجية القطري محمد بن عبدالرحمن وحليفه الإيراني محمد جواد ظريف.

وزيارة ظريف إلى الدوحة هي الأولى منذ بدء أزمة المقاطعة بسبب دعم قطر للإرهاب والتحالف مع إيران لزعزعة استقرار الخليج.

وكان وزير الخارجية القطري، محمد بن عبدالرحمن لوح بورقة التقارب مع إيران في كلمة ألقاها خلال ندوة في معهد العلاقات الدولية بالعاصمة الفرنسية باريس، قائلاً: إن «الإجراءات التي اتخذتها دول المقاطعة ضد قطر تدفعها للتقارب مع إيران، وتقدم قطر كهدية إلى طهران» فيما تناسى أن التقارب مع طهران وصل حد العناق وتطابق سياسة البلدين تجاه دول المنطقة، فإيران الدولة الأولى الراعية للإرهاب تعي دور الدوحة في دعمها المادي والإعلامي للجماعات الإرهابية.

الانتهاكات القطرية

إلى ذلك، قال خبراء وحقوقيون إن ملف الانتهاكات القطرية تضخم بشكل كبير نتيجة الإجراءات القمعية التي يقوم بها تنظيم الحمدين على كافة المستويات، حيث انزلقت أقدام النظام القطري في نفس الحفرة التي حاولت الدوحة حفرها للإيقاع بجيرانها فيها والمرتبطة بالملف الحقوقي والإنساني الذي دعمت قطر من خلال أذرعها المختلفة سواء الإعلامية أو المنظمات التي تدعمها حول العالم عمليات إلصاق تهمة انتهاكه في بعض البلدان العربية.

وأكد الخبراء في تصريحات لـ«البيان» أن الدوحة باتت تتجرع مُر الاتهامات التي تصحبها دلائل دامغة وأسانيد واضحة تؤكد ارتكابها لجملة من الانتهاكات الإنسانية الحقيقية وليست تلك الاتهامات المزيفة التي كانت تكيلها لجيرانها لوصمهم بها، ولعل أبرز تلك الانتهاكات ما يتعلق بقرارات «التجريد من الجنسية» التي يستخدمها النظام القطري كسيف مسلط على رقاب كل من يعارضه سياسيًا أو يتبنى موقفًا أو رأيًا مخالفًا له.

تتزامن مع تلك الانتهاكات الحقوقية التي كشفت عنها الأزمة الأخيرة بوضوح تام، مع تحركات من قبل نشطاء وقانونيين من أجل ملاحقة رؤوس النظام القطري في محاكم دولية، من بينها تحركات أبناء قبيلة الغفران لاسترداد حقوقهم، وتقديم شكاوى للأمم المتحدة والفيدرالية العربية لحقوق الإنسان والعديد من الجهات الأخرى، فضلًا عن جهود قانونيين عرب في مسارات تقديم ملفات بأسانيد دامغة لمحاكم دولية ومؤكدة حول تورط الدوحة في دعم الإرهاب.

وقفة احتجاجية أمام سفارة قطر بالنمسا ضد الإرهاب

■ فيينا - وكالات

نظمت الجالية العربية بالنمسا، أمس، وقفة احتجاجية أمام سفارة قطر بفيينا، تنديداً بدور الدوحة الداعم للإرهاب وتمويله، وشارك في الوقفة مؤسسات وهيئات وجمعيات مصرية، فضلاً عن نشطاء السلام وحقوق الإنسان، لمطالبة النظام القطري بوقف دعمه وتمويله للإرهاب، الذي ينال من الأبرياء في مصر والشرق الأوسط وأوروبا.

■ صورة أوردها موقع «قطر ليكس» لجانب من الوقفة الاحتجاجية في فيينا

وطالب المشاركون في الوقفة المجتمع الدولي بإجبار قطر على وقف دعمها وتمويلها للإرهاب، لمخالفته القوانين والأعراف الدولية، وخصوصاً مقررات إعلان الدوحة لمؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة في أبريل 2015، التي تطالب بضرورة مواجهة الإرهاب وتجفيف مصادره ومنابعه.

وتأتي هذه الوقفة ضمن انتشار الاحتجاجات ضد قطر في العديد من الدول الأوروبية، والتي تحتج على الدعم القطري السخي لنشر الإرهاب العابر للقارات.

وشهدت العاصمة النمساوية مظاهرات مناهضة للإرهاب القطري، في 30 يونيو الماضي، وتم خلالها تدشين الحملة العالمية لمناهضة التمويل القطري للإرهاب، بمشاركة حقوقيين أوروبيين وعرب.

ومنذ إعلان دول مصر والسعودية والإمارات والبحرين قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر، 5 يونيو الماضي، بسبب دعم الدوحة للإرهاب، والرأي العام العالمي بدأ تكوين نظرة رافضة للإرهاب القطري في المنطقة.

خبراء وحقوقيون لـ «البيان»: جرائم الحمدين تستوجب محاكمة دولية

قرقاش: مساعي قطر لتجيير الملف الحقـ

■ عواصم - البيان

أكد معالي الدكتور أنور قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية، أن الملف الحقوقي الذي سعت قطر إلى تجييره ضد الدول الداعية لمكافحة الإرهاب قد انقلب عليها، لافتاً إلى أن بتر الفتنة يكمن في معالجة أسبابها، في وقت شدد خبراء وحقوقيون على أن النظام القطري وقع في نفس الحفرة التي حاول حفرها للإيقاع بجيرانها فيها والمرتبطة بالملف الحقوقي والإنساني.

وكتب معالي الدكتور أنور قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية، في تغريدة على تويتر: «انقلب السحر على الساحر، الملف الحقوقي والإنساني سعت قطر إلى تجييره ضد جيرانها فإذا به ينقلب عليها، والحكمة أن بتّر الفتنة في معالجة أسبابها».

الانتهاكات القطرية

في الأثناء، قال خبراء وحقوقيون إن ملف الانتهاكات القطرية تضخم بشكل كبير نتيجة الإجراءات القمعية التي يقوم بها تنظيم الحمدين على كافة المستويات، حيث انزلقت أقدام النظام القطري في نفس الحفرة التي حاولت الدوحة حفرها للإيقاع بجيرانها فيها والمرتبطة بالملف الحقوقي والإنساني الذي دعمت قطر من خلال أذرعها المختلفة سواء الإعلامية أو المنظمات التي تدعمها حول العالم عمليات إلصاق تهمة انتهاكه في بعض البلدان العربية.

تتجرع الدوحة مُر الاتهامات التي تصحبها دلائل دامغة وأسانيد واضحة تؤكد ارتكابها لجملة من الانتهاكات الإنسانية الحقيقية وليست تلك الاتهامات المزيفة التي كانت تكيلها لجيرانها لوصمهم بها، ولعل أبرز تلك الانتهاكات ما يتعلق بقرارات «التجريد من الجنسية» التي يستخدمها النظام القطري كسيف مسلط على رقاب كل من يعارضه سياسيًا أو يتبنى موقفًا أو رأيًا مخالفًا له.

وفي هذا الإطار، قالت الناشطة الحقوقية المصرية مدير ومؤسس المركز المصري لدراسات الديمقراطية الحرة، داليا زيادة، إن سجل انتهاكات قطر لحقوق الإنسان واسع جدًا، ولا يتوقف عند حدود ما يتعلق بقرارات سحب الجنسية التي تتخذها السلطات القطرية بصورة كبيرة، بل تضاف إليها العديد من الانتهاكات من بينها على سبيل المثال ملف حقوق العمال في دولة قطر وغير ذلك من الأمور التي عززت الأزمة الراهنة من عملية كشفها وفضحها على مستويات أوسع.

وأضافت أن قطر أرادت أن توصم جيرانها وتسيء إليهم بادّعاءات مرتبطة بملف حقوق الإنسان وها هو السحر ينقلب على الساحر بصورة مباشرة، وتصبح الانتهاكات القطرية على مرأى ومسمع من الجميع. ووفق ما أكدته زيادة في تصريح لـ«البيان فإن ما يحدث من انتهاكات مثل عملية سحب الجنسية هو درب من الجنون تمارسه السلطات القطرية، فالجنسية لا يمنحها أشخاص ويحق لهم سلبها، فهنالك قوانين من المفترض أن تنظم المسألة.

صمت منظمات

وتحدثت الناشطة الحقوقية المصرية عما وصفته بـ«الصمت الدولي الكبير والواضح» حول انتهاكات قطر لحقوق الإنسان، مبررة ذلك الصمت بأن هنالك منظمات حقوقية شهيرة لطالما أصدرت بيانات تنتقد فيه الأوضاع الحقوقية في العديد من الدول العربية على أمور لا تذكر أساسًا، تصمت تلك المنظمات عن انتهاكات قطر من منطلق العلاقات التي تربطها بالأسرة الحاكمة وقيام رجال أعمال قطريين بالمشاركة في تمويل تلك المنظمات. ومن السهل أن تقود تلك الانتهاكات، خاصة ما يتعلق بحقوق العمال في دولة قطر، السلطات القطرية إلى المحاكم الدولية، وفق ما أكدته زيادة في تصريحاتها التي شددت خلالها على كون سجل قطر في انتهاكات حقوق الإنسان هو سجل واسع ومتعدد الأوجه.

سجل الانتهاكات

وبدوره، أوضح نائب رئيس المنظمة المصرية عضو الفريق القانوني الدولي الساعي لملاحقة رؤوس النظام القطري في المحكمة الدولية، أحمد عبد الحفيظ، أن لقطر سجلاً في انتهاكات حقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بعمليات السخرة التي يتعرض لها العاملون في مشروعات كأس العالم، وأيضًا ما يتعلق بانتهاكات حرية الرأي والتعبير، إضافة إلى عمليات تجريد العشرات من الجنسية أخيراً، وهو ما يعتبر نوعًا من القتل المدني الذي هو أعلى درجات انتهاك حقوق الإنسان.

وشدد عبد الحفيظ، في تصريحات لـ«البيان»، على أنه من الممكن أن تتم ملاحقة رؤوس النظام القطري بشكاوى في نظم قانونية مختلفة من بينها نظم قانونية في الاتحاد الأوروبي، على اعتبار أن تلك الجرائم قد تمثل نوعاً من الجرائم ضد الإنسانية، لأن نزع الجنسية يعني حرمان المواطن من كل حقوقه وأن يكون هائمًا بلا أي حقوق، لاسيما عندما يتم ذلك بشكل جماعي ضد قبيلة أو أشخاص ينتمون لعرق واحد على أساس مواقفهم السياسية على سبيل المثال كما هو حادث في الحالة القطرية.

ملاحقة ومقاضاة

في السياق، قال الخبير الفلسطيني في القانون الدولي د. عبد الكريم شبير، إن العقاب من جنس العمل، وهي قاعدة فقهية، وما فعلته قطر بأشقائها في الدول العربية ومحاولة ترويج الربيع العربي وهو في حقيقته خريف عربي، كان ذلك كله على حساب الأمة العربية ومقدرات الأمة العربية. وأوضح أن الشعوب العربية اليوم ترى ما كانت تريد أن تفعله قطر ضد أشقائها العرب والدول العربية ينقلب عليها، خاصة وان هناك توجهاً عربياً وإقليمياً بملاحقة ومقاضاة قطر على هذه الجرائم التي اقترفت بحق الشعوب العربية والأنظمة والرؤساء

مخطط قطري لإيجاد ملاذ بديل لـ«داعش» جنوب ليبيا

■ طرابلس، تونس - البيان

وضعت قطر خطة بديلة من أجل إيجاد دويلة جديدة لتنظيم داعش الإرهابي بعد سقوطه في كل من سوريا والعراق وذلك انطلاقاً من جنوبي ليبيا حيث تهدف الدوحة إلى خلط الأوراق وبث الفوضى وتعطيل عملية الاستقرار التي يقودها الجيش الوطني الليبي.

وقالت مصادر عسكرية ليبية إن تنظيم داعش الإرهابي بدأ تجميع صفوفه من جديد انطلاقاً من الجنوب لإعادة خلط الأوراق وبث الفوضى في البلاد، وإنه يتلقى دعماً قطرياً لتنفيذ مخططاته، وأضافت أن تنظيم الحمدين انطلق في نقل المئات من مسلحي داعش من سوريا والعراق إلى الأراضي الليبية، انطلاقاً من الأراضي التركية، وأنه يسعى إلى تحويل الجنوب الليبي إلى مركز لتجمع الإرهابيين بهدف منع الجيش الوطني من بسط نفوذه على البلاد.

وتأتي الخطة القطرية التي أكدها مسؤولون ليبيون بعد تعرض داعش لهزائم متتالية وكبيرة في كل من سوريا والعراق وباتت دولته الإرهابية على وشك الزوال بشكل نهائي، الأمر الذي دعا قطر وحلفاءها إلى إنقاذ بقايا داعش ونقل المسلحين إلى جنوبي ليبيا لتكون مركزاً بديلاً للإرهاب يتم من خلاله تهديد أمن أوروبا ودول شمالي إفريقيا وجنوب الصحراء.

واستخدمت قطر ليبيا كنطقة انطلاق رئيسية لنقل المقاتلين من شمالي إفريقيا إلى سوريا والعراق بعد سقوط نظام معمر القذافي. كما نقلت الدوحة مخازن السلاح التي خلفها نظام القذافي إلى مناطق الحرب في سوريا عبر سفن تم تفريغها في موانئ قريبة من سوريا. وما زالت هذه الأسلحة في أيدي فصائل إسلامية مسلحة في شمال غربي سوريا، وتحديداً بندقية يطلق عليها اسم «الناتو»، والتي مصدرها الميليشيات التي تحكمت بليبيا بعد القذافي.

ويشير مراقبون إلى أن حركة الإرهاب الجغرافية باتت عكسية الآن، فيتم نقل العناصر والأسلحة من العراق وسوريا إلى ليبيا.

■ تأهب للقوات الليبية لإفشال المخططات القطرية في نشر الإرهاب | أرشيفية

أدلة التورط القطري

واتهم الناطق باسم الجيش الليبي، العقيد أحمد المسماري، أول من أمس، النظام القطري بنقل مسلحين من تنظيم داعش الإرهابي موجودين في سوريا إلى ليبيا. وقال إن الدوحة مستمرة في تمويل المجموعات الإرهابية في ليبيا، مضيفاً أن «المجموعات الإرهابية الموجودة على الأراضي الليبية أصبحت تتجمع في الآونة الأخيرة. وقد شرع تنظيم داعش وخلايا الإخوان، وتنظيم القاعدة بتأسيس تحالف من أجل نشر التطرف».

وكان عضو مجلس النواب المصري، حسن السيد، أكد قبل أيام أن قطر تلعب دوراً في نقل الدواعش والإرهابيين من سوريا والعراق إلى ليبيا والسودان وحدود مصر ولكن حقيقة الأمر أن مصر لديها جيش قوي ويقظ لن يسمح بهذا الأمر وسيتصدى بكل قوة للإرهابيين ويفتك بهم. وأضاف أن قطر هي من ستخسر في النهاية وستدفع ثمن دعمها للإرهاب فأمير قطر يحتمي حالياً بالقواعد العسكرية الأميركية الموجودة على أراضيه.

وفي يونيو الماضي، اتهمت مصر قطر ودولة أخرى في المنطقة لم تسمها بدعم الجماعات الإرهابية في ليبيا. وقالت وزارة الخارجية المصرية في بيان إن مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية السفير طارق القوني كشف خلال اجتماع بمقر الأمم المتحدة في نيويورك حول «تحديات مكافحة الإرهاب في ليبيا»، الدعم الذي تحصل عليه الجماعات والتنظيمات الإرهابية في ليبيا من قطر تحديداً ودولة أخرى في المنطقة.

واستعرض القوني أوجه الدعم الذي قدمته قطر للإرهاب في ليبيا، وقام بتوزيع قائمة على المشاركين في الاجتماع، تعكس الانتهاكات القطرية المختلفة في ليبيا، وفقاً لما ورد رسمياً في تقارير فرق خبراء الأمم المتحدة، مؤكداً أن مصر لم تزج باسم قطر في هذا النقاش، بل إن قطر، من خلال أنشطتها وكونها الممول الرئيسي للإرهاب في ليبيا، هي التي ورطت نفسها في ذلك، مشدداً على أن الدور الذي تقوم به مصر لتحقيق الاستقرار في ليبيا معروف للجميع.

استعداد أمني

وأعلنت مصادر أمنية متطابقة بسرت في 26 سبتمبر الماضي، عن انتشار نقاط تفتيش عسكرية تابعة لقوة حماية سرت وذلك بعد ورود معلومات حول تسلل عناصر من تنظيم داعش الإرهابي إلى وسط وضواحي المدينة. واتهمت مصادر أمنية وعسكرية ليبية النظام القطري بتحريك مسلحي داعش بهدف الحؤول دون تهدئة الأوضاع في البلاد التي تمر بأزمة طاحنة منذ سبعة أعوام ساهمت قطر في تأجيجها عبر دعم الإرهاب بالمال والسلاح والتحريض الإعلامي.

والخميس الماضي، قال النائب العام الليبي الصديق الصور إن تنظيم داعش شكّل جيشاً له في صحراء ليبيا، بعد طرده من معقله في سرت العام الماضي، مشيراً إلى أن المحققين علموا أن تنظيم داعش، أسس جيشاً له في الصحراء بقيادة المتشدد الليبي المهدي سالم دنقو الملقب بأبو بركات، ويضم ذلك الجيش ثلاث كتائب على الأقل تحت قيادة دنقو ولكل منها قائد.

وأصدرت السلطات الليبية الأسبوع الماضي 830 مذكرة توقيف بحق أشخاص يشتبه بانتمائهم لتنظيم داعش. وحققت السلطات الليبية مع معتقلين ما أتاح لها الكشف عن معلومات ثمينة حول كيفية عمل التنظيم، بالإضافة إلى كشف هويات قادته في ليبيا، بينما أكد الصور أن محمود البرعصي هو من قام بتأسيس تنظيم «داعش» في ضاحية الهواري بمدينة بنغازي أوكان يجتمع بأعضاء التنظيم في مقر سمي بـ«البيت الأبيض».

ويعتبر البرعصي من القادة السابقين لتنظيم أنصار الشريعة المرتبط عقائدياً وتنظيمياً بالجماعة الليبية المقاتلة التي يتزعمها عبدالحكيم بالحاج، رجل قطر القوي في ليبيا. وفي العام 2013 أعلن البرعصي أن تنظيم القاعدة هو قدوتهم، وأنّهم لا يعترفون بالحكومة وكذلك الديمقراطية.

استمرار نزف الأصول القطرية لسد العجز المالي

■ دبي - أشرف رفيق

يدرس صندوق الاستثمار السيادي القطري بيع مزيد من الأصول بعد خفض حصته في مجموعة "كريدي سويس" وشركة "روز نفط"، لتعويض العجز المالي للحكومة والعجز النقدي في القطاع المصرفي، الناتج عن مقاطعة كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر لها اقتصادياً دبلوماسياً منذ يونيو الماضي.

وقالت وكالة بلومبرغ إن صندوق الاستثمار السيادي القطري يدرس بيع مزيد من الأصول التي يملكها في "جلينكور" أو بنك "باركليز"، وفق ما قالته مصادر عليمة. وسوف يستخدم الصندوق حصيلة البيع في تعويض الخلل في القطاع المالي في الدولة ولا ينوي المزيد من الاستثمارات في أصول أخرى بحصيلة البيع.

ويعيد صندوق الاستثمار السيادي القطري الذي تم إنشاؤه لاستثمار العائدات الهائلة من صادرات النفط والغاز، دراسة وتقييم أصول بقيمة 320 مليار دولار بعد تعرضه لضغوط شديدة لدعم الاقتصاد القطري المتداعي.

باع الصندوق في الشهر الماضي أسهماً بقيمة 417 مليون دولار في شركة تيفاني، بعد أسابيع من خفض حصته في بنك كريدي سويس. كما اتفق الصندوق وشركة جلينكور على بيع غالبية الأسهم التي اشترياها في شركة "روز نفط" في نهاية العام الماضي. وطلب المسؤولون عن الصندوق من الخبراء الذين ساعدوه على شراء تلك الأصول، أن يبيعها إلى جانب غيرها، وفق ما قالته المصادر. كما طلب الصندوق منهم عدم توقع مشاركته في أي استثمارات خارجية كبيرة في الفترة المقبلة.

ولم يعين الصندوق رسمياً وكلاء لبيع الأصول، لكنه لا يزال يدرس أي الأصول التي سيبيعها أو أيها أفضل من حيث عائدات البيع، حسب المصادر. ورفض الصندوق السيادي القطري التعليق. وينوي الصندوق بيع معظم أصوله البالغ قيمتها 45 مليون دولار في الولايات المتحدة، حيث يسعى إلى «تنويع الاستثمارات»، وفق ما قاله مسؤول في الصندوق في وقت سابق الشهر الماضي.

كما يدرس الصندوق بيع بعض الأصول الأخرى، خاصة في بريطانيا، حيث يمتلك أصولاً في فندق سافوي، وناطحة سحاب شارد والقرية الأولمبية، وفق مصدر آخر عليم بالأمر. وينوي الصندوق بيع برج مكاتب في لندن، يقع في كناري وارف، الحي التجاري للعاصمة البريطانية، حسب مصدرين آخرين في وقت سابق الشهر الماضي. وكان الصندوق السيادي قد ضخ مليارات الدولارات في القطاع المصرفي المحلي لتعويض النقص الشديد في السيولة، وفق ما قالته مصادر في وقت سابق، بعد سحب السعودية والإمارات والبحرين ودائعها في البنوك القطرية منذ يونيو الماضي. وقد شهد الصندوق السيادي الاستثماري القطري العام الماضي، أكبر عملية إعادة هيكلة منذ عام 2014. وجمع استثمارات بقيمة 100 مليار دولار من الشركات المحلية في وحدة جديدة وغير اسمه الذي كان «قطر القابضة»، المعروف في العديد من الصفقات السابقة.

تقلص قطاع الطاقة

تقلص قطاع التعدين والمحاجر الذي يشمل الطاقة في قطر في الربع الثاني من العام الجاري، حسب إحصاءات رسمية. وقال موقع «أويل برايس» إن هذا التقلص أثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي القطري، حيث لن يستطيع نمو الناتج الاقتصادي القطري أن يتجاوز 0,6٪، مقابل 2,5 ٪ في العام الماضي. وتراجع نمو القطاع غير النفطي بنسبة 3,9 ٪ في الربع الثاني مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، ومقابل 4,9٪ في الربع الأول.

دبي - البيان

ـــوقي ضد جيرانها انقلب عليها

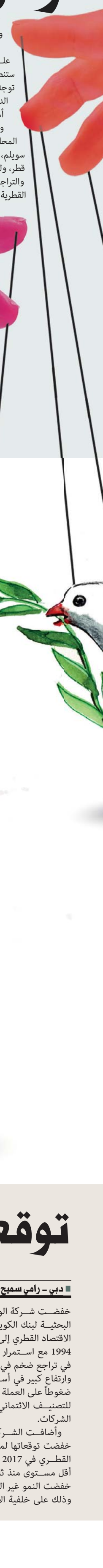

والملوك.

وأضاف:«نرى السحر ينقلب على الساحر، وهي حقائق ستنطبق على ارض الواقع، وهناك توجه عربي بأخذ القضية للجنائية الدولية، وملاحقة قطر لكشفها أمام العالم والحد من أفعالها ومخططاتها». من جهته، قال المحلل السياسي عبد المجيد سويلم، إن هناك حسابات كثيرة على قطر، ولكن أميرها لا يريد المراجعة والتراجع وبدأ بالتخبط، والسياسة القطرية تسيء الحسابات منذ فترة طويلة ولم ترتدع، وآن الأوان أن تتراجع لأنه لا فائدة ترجى من التعنت ومحاولة اختلاق أزمات جديدة للهروب من الأزمات الحالية والتي لم تحل ولم تتمكن من مجابهتها. وتابع:«للأسف الشديد الموقف القطري هو هروب للأمام حتى هذه اللحظة، ومحاولة البحث عن ملفات جديدة علها تهرب من هذه الملفات التي تعاني منها، وتكتشف في كل مرة أن الملفات تزداد والعبء يثقل ولم يحل شيء».

أساليب ترهيب

في الأثناء، أكد نائب نقيب المحامين الأردنيين السابق، رامي الشواورة، أن سحب الجنسية من المواطنين القطريين يتنافى مع حقوق المواطنة وحقوق الإنسان وهو سلاح لمن لا سلاح له. فحق المواطنة حق مقدس وسينعكس على الثقة المتبادلة بين المواطنين والنظام القطري. وأضاف: «في الحقيقة يمكن وصف هذه الخطوة في كونها دكتاتورية وستفتح على قطر جبهات داخلية عنيفة وتزيد من فعالية المعارضة».

ويعتقد الشواورة أن هذا التحدي غير مسبوق وسينعكس على صورة قطر في العالم اجمع. فهي تدعي الحرية وتخالف ذلك على ارض الواقع. وعلى ما يبدو أن قطر تفتقد الحكماء والعقلاء في إدارة الشأن الداخلي والخارجي. لافتاً إلى أن ادعاءات قطر هي ادعاءات فارغة وتكميم الأفواه وأسلوب ترهيب الشعوب سينعكس عليها سلباً من دون شك. فالمواطن أساس الدولة. بدوره، قال المحكم الدولي، المحامي إبراهيم الحنيطي، إن الجنسية هي هوية الإنسان وهي إثبات لشخصه وكيانه. ومن دون الجنسية سيواجه مشكلات جمة ومن أهمها كيف سيتنقل وأين سيذهب بعد سحب الجنسية منه وماهي الجهة التي ستستقبله!

يضيف الحنيطي: «بالطبع في القانون القطري يوجد شروط لسحب الجنسية سواء من القطري الأصلي أو المتجنس بحسب القانون 38-2005. المادة 11 والمادة 12 ومن أبرز هذه الشروط للمتجنس إذا منحت الجنسية بطريقة الغش أو أخفى معلومات جوهرية أو غيره». أما بالنسبة للقطري الأصلي مثلاً إدانته بحكم يمس ولاءه لقطر أو عمل مع منظمة أو هيئه أغراضها تقويض النظام الاجتماعي وغيرها من الشروط. الخطورة هنا تكمن اذا تم سحب الجنسية نتيجة التعبير عن الرأي حتى وإن كان هذا الرأي مخالف للنظام القطري وهذا سينتج عنه سلبيات وآثار كبيرة وينتج حالة تصعيدية داخلية وخارجية. فأعداد الأشخاص الذين سحبت جنسياتهم هائلة مقارنة مع عدد السكان الكلي لقطر وبالطبع سينعكس على ردود الفعل الشعبية خاصة إن لم يكن هنالك مبررات مقنعة.

مخالفة

قال رئيس الفيدرالية العربية لحقوق الإنسان، الدكتور أحمد الهاملي، إن «الإجراءات التي اتخذتها قطر بحق مواطنيها، وخصوصاً من أبناء القبائل العربية، تثير كثيراً من علامات الاستغراب والتعجب والاستهجان»، مشيراً إلى أن «هؤلاء تم سلب حقوقهم في المواطنة والجنسية دون أي محاكمة أو سند قانوني، وهو الأمر الذي يخالف جميع القوانين والتشريعات الدولية».

قمع وإقصاء

بدورها، ترى الناشطة الحقوقية نور الحديد أن خطورة هذه الخطوة تكمن في تهديد المواطن في حقه المشروع في حق الإقليم والدم، وهذا الأسلوب هو أسلوب إقصائي وقمعي بالدرجة الأولى لإيصال رسائل للشعب القطري حتى لا يقدموا على خطوات أخطر وأعمق في المعارضة. في معظم دول العالم لا يتم سحب الجنسية إلا في حالات الخيانة والجاسوسية ودعم الإرهاب وليس على إبداء رأي مخالف للنظام! وأردف: «هذه العملية ستكشف صورة قطر الحقيقية أمام العالم وستتخذها الجمعيات والهيئات الحقوقية دليلاً على أسلوبها القمعي». الخبير الاستراتيجي، الدكتور ايمن ابورمان، أكد أن قطر ترغب في مواطنين صامتين لا يتم رصد أي تحرك مخالف لسياستهم. وأوضح: في الأمم المتحدة شهدنا كيف أن قطر ادعت أنها تدعم كل ما من شأنه حق التعبير وأظهرت كيف أنها تعيش حالة من الظلم وأنها ضحية. ودفعوا للإعلام أموالاً طائلة لتحسين صورتهم أمام العالم، وبالمقابل سحب الجنسيات خطوة تعكس أن قطر تعيش في الداخل حالة من التوتر المتزايد والقلق الذي ينتج عنه اتباع أساليب القمع.

الدوحة تستنفر «الإخوان» في أميركا

■ دبي – البيان

أفاد الكاتب ران ماير في صحيفة «كلاريون بروجكت» الأميركية، بأن جماعة الإخوان التي لديها العديد من الأتباع الذين يعملون في الولايات المتحدة، كانت تنشط في الآونة الأخيرة، في محاولة للتأثير في السياسة الأميركية، ومحاولة التشويش على الأصوات التي تدعو لتصنيفها بين المنظمات الإرهابية.

فكر متشدد

وذكر ماير في مقال بعنوان «رجال الإخوان في العاصمة للدفع بالإسلام السياسي»، أن تلك الجماعة التي تدعم المنظمات الإرهابية، وتسعى إلى فرض فكرها المتشدد على المجتمع الغربي، غير مصنفة كمنظمة إرهابية في الولايات المتحدة، فيما كيانات عدة منها مصنفة كذلك في روسيا والإمارات ومصر والسعودية، مشيراً، في سياق ذلك، إلى التقرير المفصل الذي نشرته صحيفة «العرب» اللندنية، والذي يسلط الضوء على المدى التي تذهب به جماعة الإخوان لتغيير التصورات في الولايات المتحدة.

وأشار الكاتب إلى أنه منذ دخول الرئيس الأميركي دونالد ترامب البيت الأبيض، كانت هناك مخاوف متزايدة داخل الجماعة من الطريقة السلبية التي يُنظر إليها في كابيتول هيل، وأن الجماعة كانت تمد يدها إلى مسؤولين سابقين وحاليين من إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، الذين كانوا متعاطفين معها تجاه قضية الإسلام السياسي، نقلاً عما قاله مصدر مطلع في واشنطن.

جس النبض

ونقل ماير ما نقل من أنباء عن أن الوزير المصري السابق عمرو دراج، والمدير التنفيذي لـ«مؤسسة قرطبة» أنس التكريتي، أرسلا مبعوثين لجس النبض إلى العاصمة الأميركية، لتنظيم اجتماعات مع أميركيين رفيعي المستوى، هذا في الوقت الذي يسود اعتقاد يؤيده رئيس وزراء بريطانيا السابق ضمن آخرين، بأن «مؤسسة قرطبة» هي واجهة لجماعة الإخوان في بريطانيا. وأفاد الكاتب بأنه في الأسابيع الأخيرة، جرى العمل خاصة مع دوران الموظفين في البيت الأبيض ومع إدارة ترامب بدائرتها الأوسع، على إسكات الدعوات بشأن تصنيف الجماعة كمنظمة إرهابية من جانب الولايات المتحدة، إلى حد كبير، ناقلاً ما أفادت به صحيفة «العرب» من أن هذا الأمر يعود، في جانب منه، على الأقل، لتأثير قطر، الداعم الرئيسي للإخوان. وأشار ماير إلى إحدى النقاط التي يطرحها المدافعون عن جماعة الإخوان، والتي تفيد بأنه إذا تم تصنيفها منظمة إرهابية، فإن هذا سوف يؤدي الى تدهور في العلاقات مع بلدان تدعم الجماعة، ومن بينها تركيا.

تورط في الإرهاب

وأشار في سياق ذلك إلى الوجود الدائم للجماعة على التراب الأميركي، تحت قناع هيئات عدة، مثل «الجمعية الإسلامية لأميركا الشمالية "أي إس إن إيه"، وجمعية الطلاب المسلمين "أم إس إيه"، ومجلس الشؤون العامة للمسلمين "أم بي إيه سي"، والجمعية الإسلامية الأميركية "إم إيه إس"، ومجلس العلاقات الأميركية الإسلامية "سي إيه أي أر"، من بين العديد من المنظمات الأخرى. وأفاد ماير بأن صحيفة "كلاريون بروجكت" كانت تلاحق جماعة الإخوان عن كثب، ووجدت الكثير من المزاعم التي تفيد بتورط الإخوان في الإرهاب في العديد من البلدان وفي مقدمها مصر، حيث موطنها الأصلي، كما عثرت على إشارات عن تورطها في الهجمات الإرهابية التي جرت في أغسطس في برشلونة. وأكد أن الولايات المتحدة ليست الدولة الغربية الوحيدة التي يحاول الإخوان التأثير في خطابها السياسي، مشيراً إلى ما تناولته التقارير حول قيام الجماعة بدفع أموال لأشخاص في سبيل الاحتجاج نيابة عنها في أوروبا.

ندوة بأبوظبي: قطر تضرب نسيج الدول

■ أبوظبي – وكالات

نظم مركز جامعة الإمارات للسياسة العامة والقيادة أمس، ندوة بعنوان «واقع ومستقبل الأزمة القطرية السياسي والاقتصادي والإعلامي» عرّت سياسة قطر في محاولة ضرب نسيج دول المنطقة.

وقال مدير مركز جامعة الإمارات للسياسة العامة والقيادة، الدكتور عتيق جكه، إن المنطقة تشهد أزمة سياسية واقتصادية وإعلامية بسبب السياسات القطرية العبثية، مشيراً إلى أن المقاطعة جاءت بسبب انتهاج الدوحة سياسة تهدد الأمن الوطني لهذه الدول بدعمها للجماعات الإرهابية كجماعة الإخوان، وإيواء قياداتها ودعمها مالياً وسياسياً وإعلامياً.

وأضاف: «الدوحة أنفقت عشرات المليارات في دعم حركات التطرف لإثارة الاضطرابات وزعزعة استقرار دول المنطقة». من جهته أشار الأكاديمي والمحلل السياسي الكويتي، الدكتور عايد المناع إلى أن دول الخليج حاولت ثني قطر عن سياستها ولكن دون جدوى فتم سحب السفراء لأن قطر لم تعد شريكاً بل أصبحت عدواً.من جانبه قال رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الإمارات، الدكتور محمد بن هويدن «إن مقاطعة الدول الأربع لقطر هو أمر طبيعي وسيادي تقوم به أي دولة للمحافظة على أمنها واستقرارها وهو حق مضمون في القانون الدولي».

توقعات بتراجع نمو الاقتصاد القطري إلى 1.8٪

■ دبي – رامي سميح

خفضت شركة الوطني للاستثمار، الذراع البحثية لبنك الكويت الوطني توقعات نمو الاقتصاد القطري إلى أقل مستوياتها منذ عام 1994 مع استمرار المقاطعة، وهو ما تسبب في تراجع ضخم في نشاط التجارة والسياحة وارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية وولّد ضغوطاً على العملة والبورصة ونتج عنه خفض للتصنيف الائتماني وأثر سلباً على إيرادات الشركات.

وأضافت الشركة في تقرير أمس، أنها خفضت توقعاتها لمعدل النمو العام للاقتصاد القطري في 2017 إلى 1,8٪ من 2,5٪ وهو أقل مستوى منذ ثلاثة وعشرين عاماً، بينما خفضت النمو غير النفطي إلى 4,0٪ من 5,3٪ وذلك على خلفية الأزمة الخليجية.

القطاع المصرفي

يشهد القطاع المصرفي في قطر مؤشرات ارتفاع في الضغوط على السيولة، حيث تشكل الأموال الأجنبية نسبة 32٪ من إجمالي المطلوبات، وارتفعت أسعار فائدة الإنتربنك لفترة ثلاثة أشهر من 1,94٪ بحلول نهاية مايو إلى 2,43٪ في منتصف سبتمبر، بينما ارتفعت الفائدة على أذونات الخزينة لفترة ثلاثة أشهر المصدرة من قبل مصرف قطر المركزي إلى 2,25٪ في مطلع سبتمبر من 1,85٪ في يونيو.

تسييل استثمارات

وأشار التقرير إلى أن السلطات القطرية اضطرت إلى تسييل بعض استثماراتها من الخارج لدعم القطاع المالي المحلي، مشيراً إلا أن محاولات الصلح لم تثمر حتى الآن، وقد يتنامى ثمن الانعزال الإقليمي الذي تواجهه قطر مع مرور الوقت، لا سيما مع توجه الأنظار حول الإمارة في ظل الاستعداد لاستضافة بطولة كأس العالم في العام 2022. وتوقع التقرير أن يشهد إنتاج النفط في قطر، الذي يعتبر صغيراً مقارنة بإنتاج الغاز، ركوداً بشكل عام نتيجة التزام الدول بخفض الإنتاج وفق اتفاقية أوبك التي تم تمديدها حتى العام 2018، مشيراً إلى أن الأوضاع الاقتصادية في البلاد ستظل معطلة في ظل غياب حل للأزمة الخليجية الحالية، كما من الممكن أن يسبب ذلك المزيد من العثرات إذا تصاعد التوتر السياسي.

تسارع التضخم

وبحسب التقرير، من المتوقع أن تستمر الكثافة السكانية بالتراجع، مشيراً إلى أن المقاطعة التجارية تسببت في زيادة تضخم أسعار المواد الغذائية إلى 4,5٪ على أساس سنوي في يوليو نتيجة شح معروض السلع وزيادة تكاليف العبور بعد تغيير مسار بعض الموردين. ويرى أن ذلك التراجع يعود في الغالب إلى ضعف الطلب نتيجة تدهور بيئة النمو بما فيها تراجع عدد السكان الذي من المحتمل أنه ترك أثراً على الإيجارات السكنية، فيما لا يزال قطاع العقار السكني ضعيفاً كما هو.

وتابع التقرير: من المحتمل أن يتسارع التضخم مستقبلاً ولكن في ظل تدني الأوضاع الاقتصادية فإنه قد يظل عند نسبة أقل من 1٪ على أساس سنوي لبقية العام 2017 ويبلغ متوسط 0,5٪ فقط للعام بأكمله.

وذكر التقرير أن التصنيف لقطر قد تراجع من قبل وكالتي «ستاندرد أن بورز» و «فيتش» إلى (AA-) مع نظرة مستقبلية سلبية مع توقعات بالمزيد من الخفض. وقد ارتفع العائد على السندات الحكومية المستحقة في العام 2026 بعد حدوث الأزمة. وبين تقرير الوطني للاستثمار أن الأزمة السياسية في قطر أثرت جلياً على بيانات الودائع، حيث تراجعت ودائع القطاع الخاص بواقع 28 مليار ريال قطري.

خبراء يرصدون لـ«البيان» 4 سيناريوهات

الدوحة أمام خيار وحـ

- انكشاف ممارسات تنظيم الحمدين عربياً ودولياً يرفع طاقة المضي في ردعه
- الدول الأربع لن تقبل بأنصاف حلول ولديها استراتيجية شاملة لمواجهة تنظيم الحمدين

بعد أيام تدخل الأزمة التي تسببت بها سياسات تنظيم الحمدين في قطر شهرها الرابع، وسط تساؤل الكثير حول مصير هذه الأزمة ومستقبل العلاقة مع قطر، ولا سيما من جانب الدول الداعية لمكافحة الإرهاب (الإمارات - السعودية - البحرين - مصر). ويرى محللون تحدّثوا لـ«البيان» 4 سيناريوهات لمآل الأزمة تتلخص أولاً في حوار يقوم على استجابة الدوحة للمطالب، وثانياً إمكانية وقوع انقلاب داخلي على الأسرة الحاكمة، وثالثاً مواجهة غضب شعبي وتظاهرات شارع، ورابعاً إمكانية التدخل الأميركي والدولي لإجبار قطر على الرضوخ للمطالب من أجل تصحيح مسار خاطئ في المنطقة رسمته قطر بالتعاون مع قوى خارجية لها طموحات وأهداف معادية، بينما يثبت تنظيم الحمدين يوماً بعد يوم أنه نظام غير قابل للتعايش معه، ما دام يرتمي في الحضن الإيراني ويستقوي بأطراف خارجية، ويتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وفي ظل كونه منبع التطرف والإرهاب والتخريب والفتن في كثير من دول المنطقة.

قطر اليوم، تحت حكم تنظيم الحمدين، باتت مكشوفة للجميع، على أنها من الدول المارقة. وتشير المعطيات إلى أن سمعة تنظيم الحمدين باتت في الحضيض في الأوساط الإقليمية والدولية، الأمر الذي يمنح الدول

محللون لـ«البيان»: الحل العسكري ليس ضمـ

قطر هي الخاسر الأكبر من استمرار الأزمة في ظل تراجع اقتصادها إلى أدنى مستوى

■ القاهرة – عبدالله حماد

في محاولة لاستشراف مستقبل الأزمة القطرية، رسم محللون وخبراء مصريون في تصريحات متفرقة لـ«البيان» 4 سيناريوهات لإنهاء الأزمة مع قطر وإعادتها إلى البيت العربي، ووقف تعاونها مع دول لها أطماع استعمارية في دول الخليج العربي.

يقول مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق جمال بيومي إن حلحلة الأزمة الخليجية تبدأ من حكام دولة قطر، الذين يجب عليهم التوقف فوراً عن دعم وإيواء الجماعات الإرهابية، والعمل على إيجاد نقاط اتفاق وتلاق مع دول المقاطعة الأربع، مشيراً إلى أن مصر عانت لسنوات طويلة من محاولات قطرية لزعزعة الاستقرار ونشر الفوضى من خلال دعم الدوحة لجماعات متطرفة، مشدداً في الوقت نفسه على أن القيادة المصرية تحلت بأعلى درجات ضبط النفس ولم تتحرك ضد قطر إلا ضمن تحرك عربي موحد ضم إلى جانب القاهرة عواصم عربية لها ثقلها هي الإمارات والبحرين والسعودية.

وطرح بيومي في تصريحات لـ«البيان» المصالحة كسيناريو أول وخيار يبقى مطروحاً أمام الحكومة القطرية إذا ما تراجعت خطوات إلى الوراء واستجابت لقائمة المطالب التي حددتها دول المقاطعة لفتح صفحة جديدة مع النظام القطري.

وأضاف: «أعتقد أن هناك فرصة أخيرة أمام النظام القطري ينبغي ألا يفوتها، وإن كُنت أعتقد أن حكام الدوحة سيواصلون عنادهم ولن يستمعوا لصوت العقل وخصوصاً أنهم وضعوا أيديهم في أيدي قوى إقليمية لديها مطامع استعمارية في المنطقة».

واستبعد المساعد الأسبق لوزير الخارجية المصري اللجوء إلى الحل العسكري قائلاً: «الخيار العسكري لم ولن يكون مطروحاً من الدول الأربع الداعية لمكافحة الإرهاب، رغم الممارسات غير المقبولة للنظام القطري والسعي دائماً إلى إيواء جماعات وأفراد تم وضعهم على قوائم الإرهاب من منظمات وهيئات دولية مثل الأمم المتحدة».

انقلاب

من جانبه، اعتبر أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة د. طارق فهمي أن قطر هي الخاسر الأكبر من استمرار الموقف الحالي كما هو عليه وخصوصاً في ظل تكبد الاقتصاد القطري خسائر فادحة وتراجع قيمة العملة القطرية ووصولها إلى أدنى مستوى لها منذ سنوات طويلة، مشيراً إلى أن النظام القطري هو الذي يجب أن يسعى إلى وضع نهاية للأزمة وإعلان موقف واضح من الجماعات المشبوهة، التي يقدم لها دعماً مالياً ولوجيستياً في عديد من الدول العربية وفي مقدمتها مصر وسوريا والعراق وليبيا.

ولم يستبعد فهمي، في تصريحات لـ«البيان»، إمكانية حدوث انقلاب على الأسرة الحاكمة في قطر كأحد السيناريوهات المتوقعة لإنهاء الأزمة القطرية وخصوصاً مع تزايد العقوبات القائمة ووجود احتمالات باستمرارها على الدوحة، وأوضح أن هناك غضباً كبيراً في صفوف القوات القطرية من استعانة تميم ورجاله بقوى عسكرية من إيران وتركيا وفتح المجال أمام قوات أجنبية جديدة لبسط نفوذها داخل قطر،

الغضب الشعبي

وأشار فهمي إلى أن استمرار الأوضاع كما هي عليه سيشكل ضغطاً على النظام الحاكم مع تزايد في الغضب الشعبي، لافتاً إلى أن هناك تحركات بدأت على أرض الواقع تقودها شخصيات بارزة في الأسرة الحاكمة للانقلاب على الأمير تميم وتشكيل حكومة مهجر تتولى مقاليد الحكم في قطر حال الإطاحة بالنظام الحاكم في أية لحظة.

مشيراً إلى أنه في حال اندلاع المظاهرات وانتقال مظاهر التعبير عن الغضب الشعبي إلى الشارع، فمن المرجح أن يصدر النظام الخائف على مصيره الأوامر باستخدام القمع المسلّح، ما سيؤدي لمصادمات بين المدنيين وأفراد الأمن وهو ما سيؤدي في النهاية إلى الإطاحة بتميم ونظامه.

تدخل دولي

أما أستاذ العلاقات الدولية والأمن القومي عبدالمنعم المشاط، فيقول إن قطر راهنت منذ بداية الأزمة على سياسة النفس الطويل وارتمت في أحضان دول تناصب دول الخليج العداء بل إن منها ما زال حتى الآن يستولي على جزر عربية ويخطط لبسط هيمنته ونفوذه على المنطقة برمتها.

المشاط توقّع في تصريحات لـ«البيان» أن يكون هناك تدخل أميركي يجبر قطر على الرضوخ

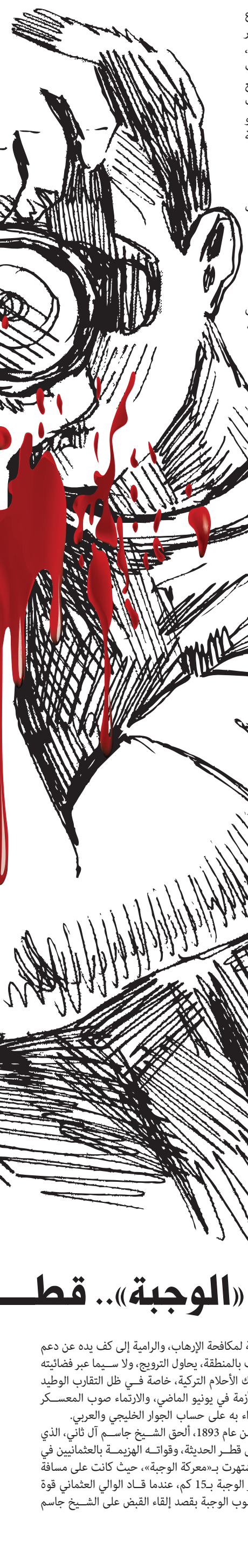

سياسيون: النظام القطري تمادى والحل بيد الشعب

■ المنامة ـ البيان

رأى سياسيون ومحللون بحرينيون أنه لا بوادر لحل الأزمة القطرية، وذلك لتعنت حكومة الدوحة ومكابرتها، واستمرارها في تصدير الأزمة، والإرهاب، والبارود، لدول المنطقة. وأوضحوا لـ «البيان» أن الحكومة القطرية هي المسبب الرئيس في تعقيد الأزمة، وتفاقمها، ووصولها إلى ما هي عليه، وتضرر الشعب القطري أكثر من غيره، كنتاج لذلك كله.

وبينوا بأن إنهاء الأزمة هو بيد الشعب القطري حيث بادرت الدول الداعية لمكافحة الإرهاب بتقديم كل الأدلة التي تثبت تورّط تنظيم الحمدين بالإرهاب، وحان وقت أن يتخذ الشعب القطري دوره في إنهاء الأزمة.

ويرى عضو مجلس النواب البحريني جلال كاظم بأن سيناريو حل الأزمة مع قطر يبدأ في التزامها بجميع تعهداتها وما وقعت عليه في اتفاقية الرياض إلى جانب تنفيذ المطالب الثلاثة عشرة، والتي تمثل حقاً سيادياً لدول المقاطعة للمحافظة على أمنها القومي.

ويتابع: "كما أن حلحلة الأزمة يكمن بتخلي حكومة الدوحة عن مشروعها التدميري بالمنطقة، وتسليم العناصر الإرهابية التي تؤويهم، وأيضاً إيقاف مشروع تغيير هوية قطر، وتركيبتها السكانية، وإخراجها عن منظومتها الخليجية والعربية".

ويؤكد كاظم في سياق تصريحه لـ"البيان"، أن "عدم إيفاء حكومة الدوحة بالتزاماتها يؤكد تورّطها بالإرهاب، وتعنتها في الاستمرار بإيواء الكيانات الإرهابية، ولأنها من أخل بالاتفاقيات ولا يزال، وهي المسبب الرئيس في تعقيد الأزمة، وتفاقمها، ووصولها إلى ما هي عليه، وتضرر الشعب القطري أكثر من غيره، كنتاج لذلك كله".

سيناريو جديد

وأوضحت الكاتبة الصحافية منى أسباب الأزمة التي فجرتها؛ أدى إلى تفاقمها، مؤكداً أنه حان الوقت لتعود إلى العمل بما يمليه الرشد السياسي والواقعية الاقتصادية والواجب الاجتماعي، تعود إلى معالجة أخطاء سياساتها التي تملى عليها من أطراف صنعت الأزمة لتوريطها مع محيطها الخليجي، وعلى رأس هذه الأطراف جماعة الإخوان.

وأضاف إن «انجلاء الأزمة يجب ألا يكون على حساب الدول التي تلقت أبلغ الأضرار من السياسة الرعناء لدولة قطر، وفي اعتقادي أن الدول الداعية لمحاربة الإرهاب (المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين وجمهورية مصر العربية) وضعت خارطة طريق واضحة المعالم لخروج قطر من أزمتها والعودة لحضنها الخليجي».

وأردف: «خارطة الطريق هذه يجب تنفيذها مع واجب تنفيذ الشق الاجتماعي والذي تتمثل في الاعتذار لحكومات البلدان الأربع ولشعوبها التي تضررت أيما ضرر».

المطوع، أنه وكمخرجات لمساعي تدمير الآخر التي تقودها حكومة الدوحة منذ سنوات طويلة، بدأنا نرى سيناريو جديداً من داخل الأراضي القطرية نفسها، متمثل برفض شرائح كبيرة من الشعب القطري وأفراد العائلة الحاكمة، لسياسة تنظيم الحمدين وسحب جنسيات مشايخ كبار قبائل قطر والراغبة في تغيير دفة النظام، ويبدو أن هذا السيناريو القادم هو البديل عن سيناريو المصالحة.

وتضيف المطوع: "لا أرى في الأفق سيناريو جار العمل عليه لإنهاء الأزمة مع قطر، ناهيك عن التناقض الكبير في السياسة القطرية بعد المقاطعة، فمرات كثيرة يشوبها التعنت والمكابرة والتشبث بمشاريعها التدميرية، ومرات قليلة يأخذ الرشد طريقه، فيخرجوا ببيانات وتصريحات تبين رغبتهم بحل الأزمة".

الصوت للشعب

ويؤكد المحلل السياسي سعد راشد أن هناك العديد من السيناريوهات لإنهاء الأزمة غير أن هذه الأزمة متشعبة نوعاً ما ولا يمكن وضع سيناريو واضح بشأن نهايتها. وأوضح راشد لـ"البيان" أن السيناريو المتوقع لإنهاء هذه الأزمة هو بيد الشعب القطري فقد بادرت الدول الداعية لمكافحة الإرهاب بتقديم جميع الأدلة على تورط تنظيم الحمدين بالإرهاب، وقد حان الوقت أن يتّخذ الشعب القطري دوره في إنهاء الأزمة.

وتوقع راشد أن تعود الأزمة القطرية على الساحة من خلال تحركات المعارضة القطرية والقبائل التي سحبت منها الجنسية كونهم مارس عليهم النظام القطري سياسته التعسفية، في حين استبعد راشد أن يكون حل الأزمة القطرية خارج نطاق دول مجلس التعاون للخليج العربي.

رشد مطلوب

ويؤكد المحلل السياسي عثمان الماجد أن تمادي حكومة الدوحة في إنكار

البيان

بعد انتصار الأجداد في «الوجبة».. قطـ

■ القاهرة – وكالات

بعدما كانت «معركة الوجبة» في الماضي، شاهدًا تاريخيًا على انتصارات «آل ثاني» الأوائل ضد أطماع العثمانيين وإلحاق الهزيمة بقواتهم قرب «قصر الوجبة»، أحد قصور الحكم في الإمارة الخليجية حاليًا، في مارس من عام 1893، ها هو تنظيم الحمدين يقود قطر نحو الانسحاق أمام أحلام الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الطامع في استعادة مجد الدولة العثمانية القديم على حساب مصالح دول المنطقة. وحسب موقع «اليوم السابع المصري»، فإن تنظيم الحمدين المتعنت إزاء مطالب الدول العربية الراعية لمكافحة الإرهاب، والرامية إلى كف يده عن دعم وتمويل الإرهاب بالمنطقة، يحاول الترويج، ولا سيما عبر فضائيته «الجزيرة» لتلك الأحلام التركية، خاصة في ظل التقارب الوطيد منذ اندلاع الأزمة في يونيو الماضي، والارتماء صوب المعسكر التركي للاستقواء به على حساب الجوار الخليجي والعربي.

ففي مارس من عام 1893، ألحق الشيخ جاسم آل ثاني، الذي يعتبر مؤسس قطر الحديثة، وقواته الهزيمة بالعثمانيين في المعركة التي اشتهرت بـ«معركة الوجبة»، حيث كانت على مسافة تبعد عن قصر الوجبة بـ15 كم، عندما قاد الوالي العثماني قوة كبيرة وتوجه صوب الوجبة بقصد إلقاء القبض على الشيخ جاسم

ـــات للأزمة القطرية بعد مرور 4 أشهر

ـــيد.. تلبية المطالب

- الحل يجب أن يكون خليجياً لأن الآخرين غير متضررين استراتيجياً من الأزمة
- النظام القطري غير قابل للتعايش معه كونه منبع الإرهاب والتخريب والفتن

الأربع طاقة المضي في ردع هذا التنظيم.

ومثلما أنه من الصعب أن تعود عقارب الساعة إلى الوراء، فإن من الأصعب إعادة التعامل مع هذا النظام الشرير طالما بقي على هيئته القائمة حالياً. وما لم تتقدم الدوحة بخطوات عملية تثبت التوبة السياسية عما اقترفه نظامها بحق دول المنطقة وبحق الشعب القطري نفسه، فإن قطر ستواصل النزيف في كل المجالات، مهما طالت مكابرة تنظيم الحمدين وتظاهر بعدم الاكتراث.

ما يقرب من 4 أشهر مرت على المقاطعة العربية لنظام تميم لتمسكه بمواقفه الداعمة للإرهاب، ومحاولاته المتكررة للتدخل في الشؤون الداخلية وإثارة القلاقل، تكبدت خلالها الدوحة خسائر فادحة تمثلت في انهيار القطاع السياحي وتوالي الخسائر في قطاع البورصة، فضلاً عن تراجع قيمة العملة القطرية إلى أدنى مستوياتها منذ سنوات طويلة، ما أشعل بدوره حالة من الغضب الشعبي في قطر، في ظل استمرار دعم الدوحة الإيديولوجي والمالي للجماعات الإرهابية.

■ عواصم ـ البيان

ـــن خيارات إنهاء الأزمة

للمطالب العربية العادلة، مشيراً إلى أنه ليس من مصلحة واشنطن خروج قطر عن الإجماع العربي وما يمثله ذلك من مخاطر على مصالح الولايات المتحدة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً بعد دخول الدولة الإيرانية على خط الأزمة وإرسالها قوات عسكرية إلى الدوحة بعد استعانة النظام الحاكم بها.

واستبعد المشاط التدخل العسكري لحل الأزمة لكنه توقع أن يكون التدخل الدولي أحد الخيارات المطروحة كسيناريو مستقبلي لحل الأزمة قائلاً: «مع تزايد الغضب الشعبي داخل قطر وإمكانية وقوع اشتباكات دموية بين جموع القطريين والقوات العسكرية التركية والإيرانية الموجودة داخل الأراضي القطرية فمن الممكن أن يكون هناك تدخل دولي إذا ما تصاعد العنف إلى مرحلة الصراع المسلح بين جماعات متحاربة أو حدوث محاولات انقلابية، وهذا التدخل سيكون بغرض إيقاف العنف واستعادة أمن المواطنين القطريين».

التخلي عن «الإخوان» الشرط الأساسي لإنهاء المقاطعة

■ عمان - ماجدة أبو طير

يرى مراقبون أن إنهاء الأزمة الواقعة بين قطر والدول الأربع يرتبط بشكل أساسي في مكافحة الإرهاب، وأن المطالب الـ13 التي تم طرحها من قبل الدول الأربع تحمل في مضمونها ذلك، وأن تخلي الدوحة عن جماعة «الإخوان» شرط أساسي لإنهاء الأزمة.

حيث يرى الخبراء أن المدة الزمنية التي طالت على اندلاع الأزمة تضع أصحاب المقاطعة أمام سيناريوهات عديدة يمكن المضي فيها، منها ما قد يؤسس لصراع قوي خاسر من قبل قطر ومنها ما قد يحقق مطامع الغرب في المنطقة ويمنح إيران مبتغاها في التدخل بشؤون العرب وإعادة رسم منطقة الشرق الأوسط.

سيناريوهات الحل التي يضعها عدد من الخبراء والمحللين السياسيين للأزمة القطرية مع الدول المقاطعة لا تبدو مبشرة بالخير على اعتبار أن قطر مازالت تراهن على كسب المزيد من الوقت، متوهّمة أن ذلك قد يخفف من المطالب الـ13 الموضوعة أمامها.

بؤر الخلاف

ويعتبر رئيس الوزراء الأردني الأسبق د. عدنان بدران أن من إحدى الحلول المتوقعة هو إيجاد حل سياسي ودبلوماسي للأزمة الحاصلة بين قطر والدول الأربع الداعية لمكافحة الإرهاب، وذلك من خلال تحديد بؤر الخلاف والتوصل لمنظومة تهدف إلى إعادة العلاقات بين الدول. وتعزز التضامن العربي والخليجي بدون تدخل دول أجنبية لها أهداف معادية في المنطقة. يضيف بدران: إن الحرب على الإرهاب أصبحت غاية عالمية وهو مطلب لا يوجد عليه خلاف وهو شرط أساسي لقيام المصالحة. وعدم إنهاء المقاطعة سيؤدي إلى رمي قطر في أحضان إيران وتوغلها أكثر فأكثر، وهذا سيزيد ويعقد الأزمة بدون شك.

يؤكد بدران أن أي حل يجب أن يكون على طاولة الحوار والمشاورات للمحافظة على الكتلة الخليجية وحمايتها من أي ضعف، من دون إطلاع الإعلام على هذه التفاصيل، حيث شهدنا تقصيراً من قبل الإعلام القطري في تسريب الرسائل والمحادثات السياسية المتبادلة، وهذا بدوره عمل على تأزيم الوضع وإطالة أمد المقاطعة.

حالة مكابرة

وزير الإعلام الأسبق نصوح المجالي يعتقد أن المقاطعة ستستمر، وتراوح في مكانها، ما لم تغير قطر من موقفها المتصلب. فالدول جميعها متضررة من سياسة قطر في دعم وتمويل واحتضان الجماعات المتطرفة وخاصة جماعة الإخوان.

ويقول: إن المقاطعة خطوة تم اختيارها بعد رؤية قطر تقدم المساعدات لكل تنظيم معارض في الدول الأخرى، وهذه الخطوة كانت انطلاقاً من أدلة وبراهين ولم تكن وليدة الصدفة، بالطبع قطر لديها رغبة بأن تصبح مصدر قوة في المنطقة بشكل يوازي قوة السعودية، وهو طموح غير مشروع ولا يتفق مع المنطق.

ويؤكد أن قطر تعيش اليوم في حالة مكابرة ولا تريد أن تعترف وأن تتنازل، وهذا كله يصب في المصلحة الأميركية التي ترغب في إعادة رسم المنطقة من خلال تفجير الصراعات، مشيراً إلى أن مشكلة قطر ليست جديدة وإنما هي منطلقة من سياسات حكم الأب الذي وضع يده بيد حزب الله وإسرائيل وغيرها من الجهات التي تهدف إلى تمزيق المنطقة.ويؤكد المجالي أن الحل الأساسي لهذه الأزمة لن يطرح إلا إذا تخلت قطر عن تنظيم الإخوان، وتعود إلى الاتفاقيات السابقة المبرمة بين الأطراف والالتزام بها وخاصة اتفاق الرياض الذي يركز في فحواه على أهمية محاربة الرياض، مؤكداً أنه سيكون للمعارضة دور فعال وعامل ضغط مهم.

■ الإخواني يوسف القرضاوي لم يتوقف عن التحريض من منابر الدوحة | أرشيفية

استمرار

المحلل السياسي، الدكتور سعيد ذياب يرى أن الأزمة ستبقى كماهي ويقول: لا أعتقد أن الحلول السريعة ستنفع معها، وسيكون العنوان الأوضح لهذه المرحلة هو استمرار المقاطعة، مؤكداً أن هنالك نتائج اقتصادية لا يمكن الاستهانة بها، وستستمر هذه الحالة لمدة طويلة، مشيراً إلى أنه في حال تم التحاور وعادت العلاقات إلى طبيعتها ستترك هذه المقاطعة فجوة وشرخاً في العلاقات من الصعب أن يتم علاجهما.

مراوغات قطر ستتحطّم على صخرة التمسّك بالموقف

■ إسطنبول ـ البيان

يؤكد مراقبون للأزمة الخليجية، أن الدول الأربع اليوم باتت تشكل صخرة صلبة على المستوى الإقليمي والدولي، خصوصاً بعد أن انكشفت ألاعيب الدوحة ودورها في نشر التطرف والإرهاب في كل مكان.

ويبين مراقبون أن السيناريو الأكثر واقعية في الحالة القطرية، هو العودة إلى الحوار الحقيقي من دون مراوغة، وكذلك قطع العلاقات مع كل من يستهدف أمن واستقرار المنطقة ودول الخليج، وفي مقدمتها إيران المتربصة بكل المنطقة. يقول الباحث والأكاديمي حسن حسن، المقيم في واشنطن، لـ«البيان» إن الأزمة القطرية باتت في عنق الزجاجة ولا بد من حسمها، ذلك أن الدول الأربع وصلت إلى قناعة أنه لا بد أن تغير قطر سلوكها الداعم التنظيمات الإرهابية التي تزعزع المنطقة، معتبراً أن تصميم هذه الدول على تغيير السلوك القطري أمر منطقي. وأضاف أن قرار الدول الأربع، لم يعد مرتبطاً بحل الأزمة القطرية بأية طريقة كانت، بل مرتبط بتجاوب قطر مع المطالب المطروحة، بمعنى أن عامل الوقت لحل الأزمة الخليجية مفتوح بالنسبة للدول الأربع.

وأكد حسن بحسب معلومات «موثقة» أن الانفراج في الأزمة مرتبط بتغيير قطر بالكامل، مشيراً إلى أن الدول الأربع لن تقبل بأنصاف حلول في الأزمة، وأن لديها استراتيجية شاملة لمواجهة قطر.

واعتبر أن الحل الوحيد في تلك الأزمة تغيير منهج قطر بالكامل، حتى يمكن التعايش مع هذه الدولة كجار يمكن الوثوق به في المستقبل، لافتاً إلى أن غياب قطر - من وجهة نظر الدول الأربع - لن يغير في الواقع الخليجي شيئاً، مؤكداً أن الدول الأربع أحرزت تقدماً في التعامل مع قطر وفق خطة ممنهجة ومدروسة وهي تؤتي ثمارها على أرض الواقع في العالم الغربي.

ويرى مدير مركز السلام في جامعة أوكلاهوما د. جوشوا لانديس أن الحل الوحيد للأزمة، أن تعود قطر إلى الصف الخليجي من خلال الحوار على الطاولة والمصارحة في كل القضايا التي توقفت عندها الدول الأربع، خصوصاً فيما يتعلق بتمويل الإرهاب.

وأضاف لانديس: لا بد للأزمة أن تنتهي، فهي ليست في صالح المنطقة وخصوصاً ليست في صالح قطر، لأنها في النهاية دولة صغيرة لا تستطيع مواجهة الدول الأربع التي ترى أن استقرار المنطقة بوقف تمويل الإرهاب، مؤكداً أن إيران لن تكون مفيدة لقطر بسبب طبيعة هذا النظام وعلاقته المتوترة مع الغرب. وشدد الباحث الأميركي في قضايا الشرق الأوسط على أن الحل يجب أن يكون ضمن الإطار الخليجي، لأن الدول الأخرى غير متضررة بالمعنى الاستراتيجي من هذه الأزمة، إلا أن خيارات قطر محدودة في هذه الأزمة.

تحت الطاولة

من جهته، رأى رئيس مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية د. محمد السلمي، أن العلاقات القطرية الإيرانية ليست حديثة عهد، بل قديمة وبتنسيق عالي المستوى عبر لجان عليا متبادلة، وكل ما في الأمر أن إجراءات الدول الأربع الداعية لمكافحة الإرهاب أظهرت هذه العلاقات فوق الطاولة بعد أن كانت تحتها، لافتاً إلى أن الحل الوحيد هو تجاوب قطر مع مطالب الدول الأربع.

وأضاف إن النظام السياسي في قطر يجنح إلى إيران، وهي سياسة لا تريد مستقبلاً أفضل لقطر وأهلها، وأن إيران تفرح كثيراً بهذه السياسة القطرية، وستحاول من خلالها توسيع الهوة ولعب دور الشيطان، وتمجيد النظام السياسي في قطر لتحقيق غاياتها.

ـــر الحمدين في خدمة أردوغان

وتقديمه للمحاكمة، في حين علم الأخير بذلك الأمر وأعد قواته وزودها بالسلاح والذخيرة والمواد الغذائية والمياه، ووضعت في مواقع مهمة على الطرق التي ستسلكها القوات التركية.

وبحسب بحث بعنوان «موقف الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني من التنافس العثماني البريطاني» للدكتور عبدالقادر بن حمود القحطاني؛ نجحت خطته حيث وقعت القوات التركية في مصيدة قواته وأنزلت بالقوات المعتدية هزيمة ساحقة بعد معركة شرسة، قتل فيها عدد كبير من القوات العثمانية.

هذا المجد القطري قديمًا تحول إلى انسحاق حديثاً أمام العثمانيين الجدد على أيدي تنظيم الحمدين، الذي جلب القوات الأجنبية من كل صوب وحدب، وساهم في تعزيز سيطرة أنقرة العسكرية داخل منطقة الخليج العربي، حيث سرعان ما فعلت قطر اتفاقية عسكرية بينها وأنقرة، ووصلت بالفعل 6 دفعات عسكرية تركية إلى قطر نهاية يوليو. الأمر الآخر الذي يعزز من قوة هذا الطرح، محاولات الأذرع الإعلامية القطرية، مثل الجزيرة الترويج لسياسات الرئيس التركي، والتي من بينها القاعدة العسكرية التركية في الصومال، تلك القاعدة التي وضع حجر الأساس فيها مارس 2015 فيما يشبه الاحتفاء عبر منصاتها الرسمية على وسائل التواصل الاجتماعي، رغم تهديدها المباشر لأمن واستقرار بعض دول المنطقة ومن بينها السعودية.